ISSN = 2073-6614 pp: 566-585 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

The Authority of Language on The Rules of Propositions

- A Cognitive Study-

سلطة اللغة على قواعد العروض –دراسة معرفية–

Mohamed Shaker Gomaa Bakry
ah76az@uoanbar.edu.iq

Prof. Dr. Ahmed Abdel Aziz Awwad
Moh19a1032@uoanbar.edu.iq

College of Arts, University of Anbar

محمد شاكر جمعة بكري
جامعة الأنبار – كلية الآداب

أ.م.د. أحمد عبد العزيز عواد
جامعة الأنبار – كلية الآداب

Received: 26-08-2022 Accepted:20-11-2022 Published: 30-12-2022

Doi: 10.37654/aujll.2022.179821

Abstract

This research studies the science of prosody and the relationship of language in setting propositional rules as an epistemological study, in an attempt to discover disciplined rules in prosody, just as other sciences have disciplined total and subsidiary rules. , and this is what made it a great authority on the science of Arabic prosody, and how not, and it is the basis on which the construction of knowledge was poured, so the rule of language preservation was one of the rules of the major science of pronouns, from which minor rules branch out as a rule for preventing the convergence of residents, and a rule for the necessity of endowment on a resident, and so on. of the rules.

Keywords: Language authority, presentation grammar, cognitive study

الملخص

يدرس هذا البحث والعروض وعلاقته باللغة في وضع القواعد العروضية بوصفها دراسة معرفية، في محاولة منه لاكتشاف قواعد منضبطة في علم العروض، مثلما للعلوم الأخرى قواعد كلية وفرعية منضبطة، فإذا كان العروض العربي نظاما يتناول الحروف والحركات، فإن اللغة تحكم الكثير من القضايا العروضية، وهذا ما جعل لها سلطة كبرى على العروض العربي، وكيف لا وهي الأساس الذي صُب عليه بناء العروض العربي، فكانت قاعدة حفظ اللغة من قواعد علم العروض الكبرى، والتي يتفرع منها قواعد صغرى بوصفها قاعدة منع التقاء الساكنين، وقاعدة لزوم الوقف على ساكن، وغير ذلك من القواعد.

الكلمات المفتاحية: سلطة اللغة، قواعد العروض، دراسة معرفية

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيد الثقلين، والصادق الأمين، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين وبعد:

فإن دراسة القواعد العروضية دراسة معرفية تتطلب الغوص في أعماق علم العروض، وجمع المتناثر من الاحكام وتأطيره في ضمن قواعد منضبطة، إذ إن القاعدة تضبط الأحكام العروضية المتشعبة وتجمعها في قاعدة واحدة.

وليست فكرة القواعد بجديدة على علوم العربية، فمعلوم أن لعلم الفقه وأصوله قواعده، وللغة وأصولها قواعدها، والدراسة هذه تأخذ على عاتقها وضع قواعد لعلم العروض، والقواعد بشكل عام في العلوم يتم الإتيان بها إما عن طريق الإستقراء أو الإستنباط، وفي هذا البحث تناول الدارس القواعد التي لها علاقة باللغة، إذ إن للغة سلطة عظيمة على علم العروض من حيث إطلاق الأحكام العروضية، فكانت اللغة حاضرة في مفاصل العروض، وكان الإخلال بها يعد كسرا لنظام العروض في كثير من المواطن، وهو ما جعل من الدراسة تأخذ على عاتقها قاعدة حفظ اللغة قاعدة كبرى، تتفرع منها القواعد الصغرى أو الفرعية على شكل قواعد منفردة.

تناولت الدراسة القواعد العروضية بصورة التدرج من القاعدة الكبرى وصولا إلى القواعد الفرعية الصغرى، إذ إن القاعدة الكبرى تتناول حفظ اللغة بشكل عام، لتسلم القواعد الصغرى الفرعية الضوء

على التطبيقات العروضية التي تندرج تحت كل قاعدة، من خلال مراعاة صيغ العرب في نقل التفعيلات العروضية، وغيرها من القواعد الصغرى الأخرى التي تتناول اللغة بوصفها أساسا ومعيارا لتأصيل القواعد العروضية، فأخذ البحث على عاتقه دراسة اللازم والممتنع لأجل اللغة في العروض العربي.

القاعدة الاولى: حفظ اللغة

إذا كانت العادة قاعدة فقهية تثبت حكما شرعيا في غياب النص، وتكون بذلك محكمة يتم الرجوع إليها في إطلاق الأحكام، فإن اللغة في الدراسة العروضية محكمة أيضا يُرجع إليها لإطلاق الأحكام العروضية في حال غياب النص العروضي، وتكون محكمة أيضا إذا ما استحدثت الأوزان الجديدة والتي لم يرد بها حكما عروضيا، فينظر للغة بوصفها محكمة لإطلاق الأحكام العروضية على كل المستحدثات.

إن البحور الشعرية المهملة ما كانت مهملة إلا لأنها كانت لا تتوافق وذوق العربي بسبب الثقل الذي فيها[1]، وهذا الثقل إما لصفة إيقاعية فيها أو لمخالفة لغوية، فأما اللغوية فقد أُهملَ من البحور كل الأضرب التي تؤدي إلى الوقوف على متحرك، وكل التفاعيل التي عند تقليبها أدت إلى الوقوف على متحرك أو أدت إلى توالي الحركات مثل: **تُنْ مفا عَلَ**، وتفعيلة: **عَلَ مفا تُنْ**، وهذه الصورة مما يصعب لفظها وتكون مستكرهة في السمع، كما أنها خالية من الإيقاع والنغم، بعيدة عن الانسجام ولذاك لم يضم الخليل إلى كل أجزائه ما توالت فيه أربع متحركات[2].

إن الفكر العربي –كما يبدو– واحد في تأصيله للعلوم، فإن العرب حين أهملت الأصول المستعملة أو المتصورة فإنها ما أهملته إلا لعلة الاستثقال لتقارب الحروف[3]، والأمر نفسه ينسحب إلى علم العروض، فإنهم أهملوا الصور تلك الصور المتصورة والتي تتنافى ولغة العرب وطبيعتهم، وهذا يعني أن أهل العروض كانوا يراعون الأسس اللغوية وعدها أساسا للأوزان الشعرية والتي "يجب أن تكون سمة لغوية ذات ثلاث خصائص، وهي أنه قد تم إنتاجها من اللغة، وإن الأذن تدركها بوضوح بعد نطقها، وأن النظام اللغوي يسجلها بصفتها سمة فارقة"[4]، وهذا ما يدعو إلى إن الخليل حين قلّب في العين، اعتمد الطريقة اللغوية نفسها في تقليب أجزاء العروض، فحروف اللغة تقابلها الأسباب والاوتاد وهي التي استطاع الخليل من خلالها إنتاج أجزاء العروض[5]، فركّب الجزء الخماسي **فاعلن** من التفعيلة **فعولن**، وركب الأجزاء السباعية الفرعية من الأجزاء الأصلية.

وإذا كان الأصمعي في اللغة يعتمد أفصح اللغات ويلغي سواها[6]، فإن العروض ينظر إلى أشعار العرب عن طريق الاستقراء، فكان موضوعه تلك الأبحر المشهورة عندهم[7].

لم تكن اللغة غائبة حين وضعت الأحكام العروضية، ولا سيما إنها مادة الشعر، وهذا ما يدعو العروضيون إلى تناول اللغة في اطلاق الاحكام العروضية، وأبرز القضايا اللغوية التي تناولها العروض هي القضايا المتعلقة بالسواكن والحركات، فهم يتناولون التقاء الساكنين وتتابع المتحركات والوقوف على متحرك أو البدء بساكن، ومن خلال هذه الجزئيات تم اطلاق الأحكام العروضية، ولأن العروض مبني على نظام معين من المتحركات والسواكن فإنه "ليس في الشعر أربعة أحرف متتالية متحركة إلا في مزاحف وهو قليل، وليس في كلام العرب في أسم من أسمائها جمع بين أربع متحركات إلا وقد حُذف منه ساكن يفصل بين متحركاته... ومن العجيب أيضا أنه ليس في الإيقاعات البتة جمع بين أربع فقرات"[8].

إذا كان الكلام العربي نثرا يخلو من تتابع الحركات، ولا يوجد فيه اسم تتوالى فيه الحركات إلا وقد حُذف منه، فكيف به وهو شعر يقوم على نظام إيقاعي مترتب بهيئات منتظمة في المتحركات والسواكن!

إن توالي الحركات في كلام العرب أمر نادر في نثرها وشعرها، وإن التقاء السواكن في نثرها كان يدعوهم إلى الحذف أو القلب مثلما في قولهم: قُلْ، وهم في الشعر أشد احترازا من التقاء السواكن إذ "لا يجتمع في حشو الشعر ساكنان ليس بينهما متحرك"[9]،

ومن الشواهد التي تمت مراعاة اللغة فيها في إطلاق الأحكام العروضية أنهم منعوا سقوط النون من تفعيلة مفاعَلَتُنْ؛ لأن التفعيلة التي تليها تبدأ بثلاثة أحرف متحركة وبذلك تجتمع خمسة أحرف متحركة[10].

وإذا كان اجتماع أكثر من أربع حركات في الشعر غير موجود، ولا التقاء الساكنين[11] –إلا في القوافي– فإن عروض المتقارب المقصور لا يمكن بحال عروضي أن يتوافق مع اللغة لأنه يتسبب في التقاء الساكنين بغير محل القافية، ولا سيما أن الخليل لم يحكِ عروضا للمتقارب بتفعيلة مقصورة، وقد عُدّت الشواهد التي رويتْ على هذه الشاكلة من الشواذ[12].

وقد قبح اجتماع خمس متحركات في الشعر بوصفه إفراطا في الحركات، وإذا خلت أسماء العرب من أربع متحركات فحري بالشعر أن يبطل توالي المتحركات فيه[13]، ولا يوجد في شعر العرب اجتماع خمس حركات إلا وفُصِل بينها بحرف ساكن[14]، وذلك مثل تفعيلة البحر الكامل: مُتَفَاْعِلُنْ،

ومفاعَلَتُنْ، ولأن توالي الأحرف المتحركة أكثر من ثلاثة أحرف أمر تأباه اللغة، الأمر الذي جعل من علماء العروض يمنعون التغييرات التي تطرأ على بحور الشعر والتي تؤدي إلى توالي تلك الحركات، ومن ذلك أنهم استقبحوا كل الزحافات التي تؤدي إلى حذف السواكن من الأواخر والتي هي مواطن وقف واعتماد، كالحرف الساكن من تفعيلة فاعلاتن في عروض الخفيف[15]، فلما كان العربي لا يقف إلا على ساكن، منعوا واستقبحوا حذف ذلك الساكن الذي يقف عليه العربي.

وقد كانت اللغة سببا في إطلاق الحكم العروضي أيضا في حرف الردف، فإن الردف في العروض –الواو والياء– وقد تناول العروضيون جواز تناوبهما بقولهم إن حرف الواو والياء من الممكن أن يسكن الحرف السابق لهما أو يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا مثل: غزْو، وبَيْع، وقَوْل، أما الألف فلا يسبقها من الحركات إلا الفتح، وهذا ما يدعو إلى عدم إجازة دخولها ردفا مع الواو والياء[16].

أما الحكم في الردف بوصفه لازما فلم يكن لأجل اللغة فحسب، إلا أن اللغة كان لها الأثر في إلزامه في بعض المواطن، فقد "لاحظ الخليل أن الشعراء يلتزمون الردف في قوافي بعض البحور، فذكر ذلك وجعله لازما لها، وقسم ذلك إلى صورتين أولهما ما انتهت القافية فيها بساكنين مُلتقيين، وهي التي سماها بقافية المترادف"[17].

القاعدة الثانية: تُراعى صيغ العرب في أجزاء العروض

تتناول هذه القاعدة التفعيلات العروضية وموافقتها لنظام اللغة العربية وصيغها، والخليل الفراهيدي عالم اللغة والعروض لا يقف على العروض بمعزل عن اللغة ولا سيما إن العروض يتناول الشعر العربي، وإن اللغة ركن أساسي من أركان العروض عند الخليل رحمه الله.

إن التفعيلات العروضية تطرأ عليها التغييرات في أسبابها وأوتادها، وهذه التغييرات تنقل صورة التفعيلة من هيئة إلى أخرى، فاحترز الخليل أن تكون الهيئة الأخيرة للتفعيلة موافقة لقانون اللغة العربية من كل نواحيها، ومن أمثلة تلك المراعاة ما يتناوله ابن جني في حديثه عن سبب نقل تفعيلة مستفعلن المطوية إلى مفْتَعِلُنْ مشيرا إلى أن الخليل "لما طوى مستفعلن فصار إلى مستعلن، ثناه إلى مثال معروف وهو مفتعلن لمّا كره مستعلن إذ كان غير مألوف ولا مستعمل"[18]، وتدعو تلك الصيغ الصرفية أيضا مراعاة الخليل لقضيتي الخفة والثقل وفق ما تقتضيه اللغة[19].

ومن الصور التي روعيت فيها لغة العرب تفعيلة: مفْعُوْلُن، وهذه التفعيلة تأتي من تفعيلة مفعولاتُ المكشوفة، وفاعلاتن المشعثة، ومستفعلن المقطوعة، ومُتَفاعلن المضمرة المقطوعة[20]،

والخليل بهذا التغيير يرتب التفعيلة المزاحفة بحسب ما تقتضيه اللغة فعدل عن ما صنعه الزحاف بالتفعيلة لكونها تغيرت إلى مثال خارج عن أمثلة لغتهم[21]، أما ما بقي في إطار اللغة فلا ينقل العروضيون صورته، إذ يذكر أبو الحسن أن مفاعيلن وفاعلاتن ومستفعلن تبقى على حالها بالكف لعدم وجود إخلال في الجزء من ناحية، وعدم وجود مثال أولى به من الذي بقي[22].

ويبدو أن التفعيلات المتحولة من أصلها إلى صورة أخرى أن الخليل كان يراعي الوتد بوصفه أصلا في التفعيلة، ويراعي مقابل ذلك الحروف الأصلية (فعل) وكأنهم حين يجدون الفاء ساقطة من التفعيلة بالطي على سبيل المثال، ينقلون صورة التفعيلة إلى صورة أخرى، ولعل إشارة الدماميني قريبة من هذا الطرح فهو يقول: "لا شك أن العروضيين ينقلون صيغ الأفاعيل في كثير من الأوقات عن دخول التغيير عليها إلى لفظ آخر تحسينا للعبارة، كما إذا فقدت منه بالتغيير فاء أو عين أو لام فيُنقل اللفظ إلى لفظ فيه هذه الأحرف"[23]، وكأنهم بذلك يقابلون الأصل بالأصل والفرع بالفرع، ولا سيما إن الخليل قد بنى الأجزاء على أصول الكلمة العربية (فعل)[24]، وما ذلك إلا لتتوافق التفاعيل مع اللغة وزنا واستعمالا[25].

القاعدة الثالثة: الأصل في إشباع الحركات أن يكون في الضرب

يُقصد بإشباع الحركات: مد الحركة لتكون حرفا ساكنا، فإذا كانت القافية مقيدة فهي تنتهي بحرف ساكن من أصلها، أما إذا كان الروي مطلقا وكان آخر ما في القافية فيُلتزمُ إشباعه لئلا نقف على حرفٍ متحرك، فتتولد من الضمة واوا، ومن الفتحة ألفا، ومن الكسرة ياءً[26]، أما إذا كان هناك حرف بعد الروي فحركة الروي تبقى على ما هي عليه كسائر أحرف البيت لا تُشبعُ البتة، إلا أنه يجب مراعاة الحرف الأخير، فإن كان ساكنا بقي على حاله، وإن كان متحركا يُلتزمُ إشباعه للعلة المكورة.

ويخرج من هذه القاعدة من إشباع الحركات دون الضرب، فالبيت المُصرعُ يُشبعُ فيه تفعيلة العروض، وتُشبَعُ في سائر الشعر هاء الضمير وميم الجمع بحسب مواقعها، فالهاء إن وقعت بين متحركين وجب إشباعها مثل: **لَهُ وَطَنٌ وعِندكَ موطنان**، وإن سبقت بساكن وبعدها متحرك فهي على الجواز مثل: **فيهِ رأيتُ عيونا جُلَّ خالقها**، وقولنا: **ومنْهُ تَكتسب الأيام زينتها**، وإن جاء بعدها حرف ساكن فيمتنع إشباعها تحاشيا التقاء الساكنين مثل: **فيهِ استراح ضمير المؤمنِ الفطنِ**.

وأما ميم الجمع فأصلها ساكن، وتظهر الحركة عليها إذا وقع بعدها حرف ساكن مثل: عليهمُ البدرُ، وأما حالاتها الأخرى فهي على الجواز لا وجوب فيها فيصح قولنا: **لهُمُو بَقايا أضلعي تشتاقُ**، وقولنا: **لهُمْ بَقاياي تدعو بعد فرقتهم.**

القاعدة الرابعة: المزاحف لا يزاحف

تعد هذه القاعدة من القواعد الفرعية التابعة لقاعدة اللغة محكمة، إذا كانت قاعدة تتابع الزحافات لحفظ الإيقاع، فقاعدة مزاحفة المزاحف لحفظ اللغة، والأصل في هذه القاعدة غير بعيد عن قاعدة: المصغر لا يُصغر، والجزء لا يتجزأ.

يمنع أهل العروض مزاحفة الجزء المزاحف لحفظ اللغة، فهم يشيرون إلى منع خبن مستفعلن في حشو المنسرح لوجوب الطي فيها، فتصير التفعيلة بالخبن مُتَعِلُنْ وهو نادر قبيح[27]، وأما ومثلها مستفعلن في الضرب الاول فقبلها تاء مفعولاتُ وهذا ما يؤدي إلى توالي خمسة أحرف متحركة[28]، والأمر نفسه ينسحب على تفعيلة مستفعلن في البحر البسيط، فالخبل زحاف قبيح[29]؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع أربع حركات.

والذي يبدو أن وضع مفهوم المعاقبة في العروض غالبا ما يكون لأجل سلامة اللغة، وسلامة اللغة يعني سلامة الإيقاع الشعري لكل بحر، ففي البحر الكامل تعاقب السينُ الفاءَ في التفعيلة المصابة بالإضمار، فخافوا اجتماع التغييرات على الجزء الواحد[30]، وأما التفعيلة بوصفها مضمرة وتصاب بالخبن فلا إخلال لغوي فيها من ناحية التقاء الساكنين أو توالي المتحركات، وإنما لا تزاحف بالخبن أمنا للبس من الرجز، وهو ما تتناوله الدراسة في قاعدة منفصلة.

أما في البحر المقتضب فقد التزمت العرب طي مستفعلن، و"السين لا يجوز سقوطها لأن قبلها مفعولاتُ فلو سقطت السين من مستفعلن كثرت المتحركات"[31]، أما مفعولاتُ في البحر نفسه ففيها المراقبة، "ولا بد من خبن مفعولاتُ أو طيه"[32]، واجتماع الخبن والطي في مفعولاتُ، مع التزام الطي في مستفعلن يذهب بالبحر إلى محل لم يكن له، وكأن الخليل حين وضع قواعده، أراد حفظ جريان البحور كلا في ضمن إيقاعه، والأمر كما يبدو يكمن في "إبقاء السواكن مبثوثة بين المتحركات بنسب مخصوصة يتأمن معها للبيت الشعري النغم الموسيقي المنسجم"[33].

وفي البحر المضارع فإن تفعيلة مفاعيلن تراقب فيها الياء النون، ولا يزاحفان معا البتة، وأما فاعِلاتن فلا خبن فيها لكون الألف في وتد مفروق، وقد احترز الخليل في تأصيل هذا البحر من حيث أنه لو كان الخبن جائزا على فاعلاتن لاجتمعت المتحركات في: مفاعيلُ فَعِلاتن[34]، فحين

اشترط المراقبة في المضارع وغيره أراد أن يمنع اجتماع الضدين في الجزء[35]، والمراقبة نفسها مأخوذة من: "مراقبة الكوكبين، وهو طلوع أحدهما عند مغيب الآخر"[36]

القاعدة الخامسة: المعاقبة لازمة مراعاة للغة

إذا كان الإيقاع الخاص بكل بحر شعري يعتمد على الأحرف المتحركة والساكنة، وكانت الخفة تقع في تسكين المتحرك، أو حذف الساكن، فإن بعض العوارض التي تصيب التفعيلات تذهب بها إلى ثقل، والثقل آتٍ مما لا يتوافق مع اللغة بالدرجة الاولى، ولزوم المعاقبة في هذه الحالة ما أتت إلا لحفظ قانون اللغة وطبيعتها عند العرب، والمعاقبة في العروض أن لا تصاب التفعيلة السباعية بزحافين معا، فتفعيلة البحر الطويل مفاعيلن تعاقب الياء النون، ومتى ما وقع القبض كان الكف ممتنعا[37]، ووقوعهما معا في حشو الطويل يعني توالي أربعة متحركات؛ لوقوع تفعيلة فعولن بعد مفاعِلُ.

والمعاقبة في الرمل بين النون والألف التي بعدها[38]، أي بين الحرف السابع والثاني من التفعيلة اللاحقة، وإن وقع الزحافان تكون التفعيلات: **فاعلاتُ فَعِلَاتن**، وبذلك تتوالى المتحركات وهو ما تأباه لغة العرب.

والمعاقبة في المجتث بين كف تفعيلة مستفعلن وخبن تفعيلة فاعلاتن، ولو وقعا لاجتمعت خمسة أحرف متحركة[39]: **مستفعلُ فَعِلَاتن**.

وفي الهزج: تعاقب الياء النون[40]، ولو وقعا صارت صورته: **مفاعلُ مفاعيلن**

والمعاقبة في المديد مثلما في الطويل، فهي بين الأسباب المتلاقية وإن كانت الأسباب في جزئين[41]، فهي قائمة بين نون مفاعيلن وألف فاعلن، ودخولهما معا يؤدي إلى توالي الحركات[42].

وفي البحر المنسرح فالمعاقبة في مستفعلن التي تلي مفعولاتُ، وهي بين السين والفاء، وسقوطهما معا يؤدي إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة[43].

أما بحر الرمل، فالمعاقبة فيه في تفعيلة مفاعَيلُن المعصوبة بين النون والياء[44]، ومُنع سقوطهما معا لتوالي الحركات، وعلى الرغم من كون المعاقبة حاضرة في الوافر المعصوب إلا إن قواعد الضرر تتناول سقوط أحد الحرفين –الياء أو النون– من التفعيلة المعصوبة في ضمن تطبيقاتها.

وللبحر الخفيف نصيب من لزوم المعاقبة[45] بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن بعدها واجتماعهما يؤدي إلى توالي الحركات[46]، والمعاقبة فيه أيضا بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن التي بعدها، إلا إن لزوم المعاقبة في هذين الجزئين تتناولهما الدراسة في قاعدة أخرى، فهما لا علاقة لهما بإخلال اللغة بقدر ما يذهبان بإيقاع الخفيف إلى إيقاع غير موجود يمكن صوغه بهذه الصورة: فاعلن فَعِلُنْ فعولن فعولن.

القاعدة السادسة: كل تغيير يؤدي إلى البدء بساكن فهو ممتنع

من القواعد الشائعة بلغة العرب قولهم: العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك، وفي العروض كل ما يخالف قاعدة اللغة فهو ممتنع، ولهذا فإن التغييرات الممتنعة تلك التي تطرأ على البحور الشعرية والتي من الممكن أن تؤدي للبدء بساكن.

إن أبرز ما يتناوله العروضيون احترازا من البدء بساكن، اختصاص ثاني السبب بدخول الزحاف دون الأوائل؛ "لأن الأوائل لو زوحفت لأدى إلى الابتداء بالساكن في السبب الخفيف...وفي الثقيل إذا أُضمر"[47].

إن مزاحفة أول السبب الخفيف في بداية البحور الشعرية أمر غير ممكن في الشعر، وأحسب أنه لم يرد في شعر، وأما السبب الثقيل المتكون من حرفين متحركين، فالكامل بحر تبدأ تفعيلته بسبب ثقيل، إلا أن علماء العروض لم يجيزوا فيه الخرم؛ "لأن الحرف الثاني وإن كان متحركا فهو في حكم الساكن"[48]، وقد أشار العروضي أبو الحسن بأن الخرم يأتي في أول الأبيات فحسب ولا يأتي إلا في تفعيلة تبدأ بوتد، فإنه إن حُذف أول متحرك بقي حرف متحرك بعده[49]، والحرف الثاني المتحرك من حروف الوتد التي لا يمكن أن تُزاحف مثلما في الكامل بوصف تفعيلة الكامل تبدأ بسبب، وإنما أُشير إلى كون الخرم مختص بالوتد لإخراج الكامل من إصابة الخرم.

القاعدة السابعة: كل تغيير يؤدي إلى وقوف على متحرك فهو ممتنع

تنطلق هذه القاعدة في علم العروض بالاعتماد على قواعد اللغة العربية، فالعرب كما هو معلوم لا تبدأ بساكنٍ ولا تقف على متحرك، وهذا ما جعل من علماء العروض ينظرون لتطبيقات العلم، فوجدوا أن منها ما يتوافق واللغة، ومنها آخر لا يتساير مع قواعدها، وهذا الأمر مدعاة إلى منعهم التغييرات التي لا تتوافق ونظام اللغة العربية، أو رفضهم تركيبا معينا من تراكيب العروض.

معلوم في علم العروض أن الكف من التغييرات التي تطرأ على التفعيلة بحذف الساكن الأخير من التفعيلة، وهو مدعاة إلى الوقوف على المتحرك، ولهذا ما مر الكف في ضرب من ضروب الشعر إلا وكان ممتنعا، فهو ممتنع في الطويل[50]، والرمل[51]، والهزج[52]، والمديد[53]، والخفيف[54]، والوافر[55].

وإذا كان الكف في الأصل يدخل على التفعيلة التي تنتهي بسبب خفيف، فيحذف الساكن السابع، وهو ما يؤدي إلى الوقوف على متحرك، فإن القبض من الزحافات التي تؤدي إلى وقوف على متحرك أيضا فمنعوا القبض في ضرب المتقارب للتخلص من الوقوف على حركة[56]، وهذا يعني أن قبض الضرب الثالث في الطويل ممتنع أيضا للعلة نفسها.

ينظر أهل العروض إلى دوائر الخليل أيضا بوصفها أصول البحور مشيرين إلى أن البحر المنسرح "لا يجزء أصلا لئلا يلزم الوقوف على المتحرك"[57]، وإن تفعيلة مفعولات في السريع لم تستعمل على أصلها، وقد "استعمل في العروض مطويا مكشوفا ليقع في وسط البيت ما فيه لفظ الوتد وهو فاعلن، ثم غُيّر الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على متحرك"[58].

أما بالنسبة لنظام ترتيب الأسباب والأوتاد في التفعيلة الواحدة فإنهم أشاروا إلى رفض وجود الوتد المجموع متبوعا بسبب ثقيل؛ "لأن القانون يمنع وقوع الثقيل في النهاية في الخماسيات والسباعيات"[59]، والثقل في مثل هذه الصورة حاصل في أن التفعيلة سباعية كانت أم خماسية تقف على متحرك، فإن نظام الخليل لا يُوقع في نهاية الجزء سببا ثقيلا، وإنما يكون محله أول التفعيلة أو وسطها[60].

القاعدة الثامنة: كل ضرب انتهى بساكنين لزم ردفه

إن التقاء الساكنين في لغة العرب غير ممكنة، وهم يتخلصون من إشكالية التقاء الساكنين بحروف المد واللين والحذف، أما الحذف فقولهم: قُلْتُ، وأصلها قُوْلْتُ، وأما والواو والياء فهما حرفا ردف في العروض، ولهذا اشترط العروضيون التزام الردف في الأضرب التي تنتهي بساكنين[61].

القاعدة التاسعة: كل ضرب انتهى بسببين مُنِعَ قصره

معلوم أن القصر: حذف ساكن السبب الأخير وإسكان ما قبله، والقصر يدخل على التفعيلات التي تنتهي بسبب واحد كتفعيلة فاعلاتن مجموعة الوتد، ومستفعِلن مفروقة الوتد، ولا يدخل فاعلاتن مفروقة الوتد في المضارع، كما أنه لا يدخل على مفاعيلن في الهزج، ولا على تفعيلة مُفَاعَلَتُنْ[62].

إن منع القصر من الهزج ما كان إلا لأن الأصل في اللغة أن لا يلتقي ساكنان، ومفاعيْلُنْ بالقصر تصير إلى مفاعِيْلْ، أما تفعيلة الوافر، فإنها بالقصر تصبح مُفَاعَلَتْ، ولا تكون مفاعلتن في الضرب إلا في مجزوء الوافر، ويكون البحر بذلك بصورة: مفاعلتن مفاعَلَتْ، وحين كثر العصب فيه أحترزت العرب من التقاء الساكنين في حال عصب التفعيلة فتكون: مُفَاعَلْتْ.

وأما فا علا تن مفروقة الوتد، فهي في ضرب المضارع: مفاعيلُن فاع لا تن، فأحسب أنهم قد وجدوا القصر فيه يؤدي إلى صيرورة التفعيلة إلى: فاعِ لاتْ، وهذه الصورة تشعر أهل الذوق بالثقل لأسباب عديدة أولها أن الأصل في العروض عدم التقاء وتدين مجموعين، فكيف بصورتهما تلتقي بوصفهما مفروقين! ومن ناحية أخرى إن العرب أكثرت كف تفعيلة مفاعيلن في المضارع، وإن القصر في فاعلاتن يؤدي إلى توالي التغييرات على البحر بشكل عام وهو إجحاف في صورته الإيقاعية.

وفي البحر الخفيف المجزوء تأتي مستفعلن مفروقة الوتد ضربا له، ومُنعتْ من القصر لأسباب عديدة أهمها كما يبدو لي أنه بحر كثر فيه خبن فاعلاتن ومستفعلن فيه، والتغيير بالقصر فيه يكون مجحفا لتفعيلات البحر، ثم إن قصر تفعيلة مستفعلن مع تفعيلة فاعلاتن، تؤدي إلى توهم مقلوب المديد بوصفه مجزوءا وهو بحر لم تستعمله العرب تاما لتستعمله مجزوءا، فيكون: فاعلاتن متفعلْ = فاعلن فاعلاتن.

القاعدة العاشرة: ما أدى إلى توالي الحركات ممتنع

إذا كان الإيقاع العروضي مكونا من الحروف المتحركة والساكنة، فإن توالي الأحرف المتحركة يؤدي بإخلال إيقاعي، وهذا الإخلال آتٍ من الخروج عن اللغة وطبيعتها لا من عدم المضارعة من حيث ترتيب الأسباب والأوتاد.

إن التغييرات التي تطرأ على التفعيلات والتي تؤدي إلى توالي الحروف المتحركة منقسمة بين الزحافات المزدوجة والمفردة، أما المفردة منها فيذكر صاحب النهاية: "أنه لا يجوز في الكامل الطي منفردا، وهو حذف حذف الرابع الساكن؛ لأنه يؤدي إلى توالي خمس حركات وهو مفقود"[63]، وقد كان القياس أن يدخل الطي على التفعيلة لأن الحرف الرابع فيها ثاني سبب، إلا أنهم حين منعوه ما كان منعه إلا لسلامة اللغة، على أن أهل العروض أيضا أشاروا إلى أن التفعيلة إذا كانت مضمرة جاز طي التفعيلة لعدم توالي الحركات وهو ما يسمى بالخزل[64].

والحق أن التفعيلة بالخزل –الاضمار والطي– تصبح: مُتْفَعِلُنْ، ومثل هذا التغيير تتناوله القواعد الأخرى مثل قاعدة تتابع التغيرات ممتنع، وقواعد أمن اللبس، فالتفعيلة بهذه الصورة تشبه تفعيلة الرجز: مفْتَعِلُن المنقولة من مسْتَعِلُنْ وجواز هذا التغيير بالكامل يلبسه بالرجز، ثم ذهب العروضيون إلى منع الخَبَل[65] –الخبن والطي– فيه لأنه يؤدي إلى توالي المتحركات: مُفَعِلُن، ثم إنه أكثر من تغيير فهو مضمر ومخبون ومطوي، وما كان ممتنعا فيه التغيير الواحد، حريٌ به أن لا يصاب بتغييرات متعددة.

الهوامش

[1] – ينظر: مسائل الخلاف بين العروضيين: 35

[2] – ينظر: التفكير العروضي عند العرب: 90

[3] – ينظر: الخصائص: 54

[4] – نظام العروض العربي من القراءة الأصولية إلى الدراسة التنظيرية: 753

[5] – ينظر: العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك: 84

[6] – ينظر: المزهر: 232

[7] – ينظر: مسائل الخلاف بين العروضيين: 68

[8] – العروض لابن السراج: 415

[9] – العروض للأخفش: 42

[10] – ينظر: أخفش بيان: 53

[11] – ينظر: البارع لابن القطاع: 86

[12] – ينظر: شرح الخزرجية في علم العروض والقافية: 155

[13] – ينظر: العروض للزجاج: 137

[14] – ينظر: العروض للأخفش: 42

[15] – ينظر: قضايا الدرس العروضي عند حازم: 179

[16] – ينظر: الجامع في العروض والقوافي: 274

[17] – العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: 181

[18] – الخصائص: 2/ 69

[19] – ينظر: نظرية الاستخفاف والاستثقال: 31

[20] – ينظر: النقل في التفاعيل العروضية دلالته وعلله: 473

[21] – ينظر: الخصائص: 2/ 69

[22] – ينظر: الجامع في العروض والقوافي: 202

[23] – العيون الغامزة: 224

[24] – ينظر: نفسه: 462

[25] – ينظر: النقل في التفاعيل العروضية دلالته وعلله: 477

[26] – ينظر: شرح تحفة الخليل: 309

[27] – ينظر: موسيقى الشعر العربي: 57

[28] – ينظر: عروض الورقة: 32، وينظر: الإقناع في العروض وتخريج القوافي: 57، وينظر: العروض لابن السراج: 434، وينظر: نهاية الراغب: 284، وينظر: شرح تحفة الخليل: 245

[29] – ينظر: شرح تحفة الخليل: 138

[30] – ينظر: عروض الورقة: 20

[31] – الجامع في العروض والقوافي: 160، وينظر: العروض للزجاج: 171

[32] – المفاتيح المرزوقية: 314

[33] – التفكير العروضي عند العرب: 251

[34] – ينظر: البارع لابن القطاع: 185– 188

[35] – ينظر: تحقيق شرح فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية: 59

[36] – المزهر للسيوطي: ج1/ 35

[37] – ينظر: العروض لابن السراج: 417– 418، وينظر: القواعد العروضية وأحكام القافية العربية: 41، وينظر: شرح تحفة الخليل: 101

[38] – ينظر: البارع لابن القطاع: 161، وينظر: العروض لابن جني: 113، وينظر: مسائل الخلاف بين العروضيين: 114– 115، وينظر: موسيقى الشعر العربي: 50، وينظر: القواعد العروضية وأحكام القافية العربية: 65

[39] – ينظر: العيون الغامزة: 213، وينظر: البارع لابن القطاع: 194، وينظر: شرح تحفة الخليل: 280

[40] – ينظر: الجامع في العروض والقوافي: 201، وينظر: البارع لابن القطاع: 149، وينظر: القواعد العروضية وأحكام القافية العربية: 59

[41] – ينظر: العقد الفريد: 447، وينظر: نهاية الراغب: 155، وينظر: العروض لابن السراج: 420، وينظر: رفع حاجب العيون الغامزة: 57، وينظر: البارع لابن القطاع: 109

[42] – ينظر: العروض لابن جني: 72– 73.

[43] – ينظر: العيون الغامزة: 92، وينظر: نهاية الراغب: 285

[44] – ينظر: القواعد العروضية وأحكام القافية العربية: 52

[45] – ينظر: العقد الفريد: 472

[46] – ينظر: الجامع في العروض والقوافي: 152– 153، وينظر: العروض لابن جني: 135، وينظر: البارع لابن القطاع: 184

[47] – العيون الغامزة: 79، وينظر: المفاتيح المرزوقية: 171

[48] – عروض الورقة: تحقيق محمد سعدي: 24

[49] – ينظر: الجامع في العروض والقوافي: 171

[50] – ينظر: شرح تحفة الخليل: 103

[51] – ينظر: نهاية الراغب: 254

[52] – ينظر: نهاية الراغب: 220، وينظر: العروض لابن السراج: 428

[53] – ينظر: العروض لابن السراج: 240

[54] – ينظر: الإقناع في العروض وتخريج القوافي: 62

[55] – ينظر: المفاتيح المرزوقية: 259

[56] – ينظر: البارع لابن القطاع: 205، وينظر: شرح تحفة الخليل: 293

[57] – منظومة الدرة العروضية للنودهي: 85

[58] – العيون الغامزة: 199، وينظر: منظومة الدرة العروضية: 79

[59] – قضايا الدرس العروضي عند حازم القرطاجني: 79

[60] – ينظر: العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: 262

[61] – ينظر: مسائل الخلاف بين العروضيين: 72

[62] – ينظر: المفاتيح المرزوقية: 201

[63] – نهاية الراغب: 213

[64] – ينظر: شرح تحفة الخليل: 46

[65] – ينظر: نهاية الراغب: 213

المصادر والمراجع

-الإقناع في العروض وتخريج القوافي، الصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد (ت385هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.

-البارع في علم العروض، أبو القاسم علي بن جعفر ابن القطاع (ت515هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، مكتبة الفيصلية- مكة المكرمة، ط2، 1405هـ- 1985م.

-تحقيق شرح فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية لأبي يحيى زكرياء الأنصاري والموازنة بين نسختي شرح المدونة، مفتاح عواج، بإشراف: د. العربي دحو، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011.

-التفكير العروضي عند العرب: د. محسن المحل، دار نينوى، ط1، 2018.

-الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت342هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد والأستاذ هلال ناجي، دار الجيل- بيروت، ط1، 1461هـ- 1996م.

-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت

-رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة في علمي العروض والقافية، شمس الدين محمد بن محمد الدلجي العثماني (ت947هـ)، تحقيق: أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2011.

-شرح الخزرجية في علم العروض والقافية لأبي الفتوح بن عيسى بن أحمد الصنهاجي (ت852هـ)، وازر سليمان، بإشراف: أ.د أوشاطر مصطفى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2013.

–شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد راضي، مؤسسة الرسالة–بغداد، ط2، 1395هـ– 1975م.

–عروض الورقة للجوهري، تحقيق: د. محمد سعدى جوكنلي، أرضوم، د.ط، 1994م.

–العروض للزجاج، تح: سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية– الرياض المجلد السادس، العدد الثالث 2004م.

–العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: محمد العلمي، دار الثقافة، ط1، 1983م.
–العروض، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: سيد بحراوي، د.ط، د.ت.

–العروض، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت392هـ)، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم للنشر والتوزيع– الكويت، ط1، 1409هـ– 1989م.

–العروض، أبو بكر بن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد الخامس عشر 1972، مطبعة المعارف– بغداد.

–العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1404هـ.

–العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت827هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط2: 1415هـ–1994م.

–قضايا الدرس العروضي عند حازم القرطاجني: نجيب جحيش، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمود منتوري –قسنطينة– (رسالة ماجستير) 2009.
–القواعد العروضية وأحكام القافية العربية، محمد بن صلاح المطيري، مكتبة أهل الأثر– الكويت، ط1، 1425هـ– 2004م.

–المزهر في علوم اللغة أنواعها: جلال الدين السيوطي، طبع دار إحياء الكتب العربية، 1282م.

-مسائل الخلاف بين العروضيين: عبد الله محمد أحمد، جامعة الخرطوم، كلية الآداب (رسالة ماجستير) 1981.

-المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية لأبي عبد الله بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت842هـ)، صباح مجاهدي، بإشراف: أ.د محمد ملياني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون- جامعة وهران، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2014.

-منظومة الدرة العروضية للشيخ معروف النودهي، شرحها: الشيخ فوزي الشيخ بابا علي القرداغي، مكتبة التفسير- أربيل، ط1، 1435هـ- 2004م.

-موسيقى الشعر العربي، محمود فاخوري، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ط1، 1416هـ-1996م.

-نظام العروض العربي من القراءة الأصولية إلى الدراسة التنظيرية: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، العدد 28، أغسطس 2021

-نظرية الاستخفاف والاستثقال، بيض القول ميلود، بإشراف: د. عميش العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009م.

-النقل في التفاعيل العروضية دلالته وعلله، دراسة استقرائية وصفية تحليلية: د. سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، العدد 28، أغسطس 2021

-نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي (ت772هـ)، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار الجيل- بيروت، ط1، 1410هـ- 1989م.

References

- Abbad, I. (2014). *Persuasion in performances and the graduation of rhymes*. Scientific Library Publications. Baghdad.
- Al-Qata, A. J. (1985). *The handyman in the science of prosody* (2nd ed.). Al-Faisaliah Library. Makkah.

- Awaj, M. (2011). *Achievement of the explanation of Fath Rabb al-Biriyah by explaining the Khazraj poem by Abu Yahya Zakaria al-Ansari and balancing between the two versions of the explanation of the blog*. Master's dissertation at Haj Lakhdar University. Algeria.

- Al-Mahal, M. (2018). *Prosodic thinking among the Arabs* (1st ed.). Nineveh Press. Iraq

- Al-Arwati, A. M. (1996). Whole in offers and rhymes (1st ed.). Al-Jeel Press. Beirut.

- Jinni, O. (N.D). *Characteristics* (4th ed.). The Egyptian General Book Organization. Egypt.

- Al-Othmani, Sh. M. (2011). *Raising the eyebrows of the winking eyes on the treasures of Al-Ramza in the sciences of performances and rhymes* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alami Press. Beirut.

- Al-Sunhaji, I. A. (2013). *Explanation of Khazrajiyah in the science of prosody and rhyme*. Master's dissertation at university of Abi Bakr Belkaid-Tlemcen. Algeria.

- Radi, A. (1975). *Explanation of the masterpiece of Khalil in performances and rhyme* (2nd ed.). Al-Risala Foundation. Baghdad.

- Gokunli, M. S. (1994). *Al-Jawhari's paper presentations*. Ataturk University. Turkey.

- Al-Alami, M. (1983). *Prosody and rhyme* (1st ed.). Culture press. Morocco.

- Jinni, O. (1989). *Prosody* (1st ed.). Al-Qalam Press for Publishing and Distribution. Kuwait.

- Al-Sarraj. (1972). *Prosody* (15th ed.). Al-Maarif Press. Baghdad.

- Rabbo, Sh. (1983). *The unique contract* (1st ed.). Al-Kotob Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

- Abdullah, A. H. (1994). *The winking eyes on the hidden symbols of Al-Damamini Badr Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr* (2nd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

- Jahish, N. (2009). *Cases of the Presentational Lesson of Hazem Al-Qartajani*. Mahmoud Mentouri University press. Constantine.

- Al-Mutairi, M. S. (2004). *Prosody Rules and Arabic Rhyme Rules* (1st ed.). Al-Athar Library. Kuwait.

- Al-Suyuti, J. (1982). *Al-Mizhar in Language Sciences and its types* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut.

- Ahmed, A. M. (1981). *Issues of Dispute between Prosody*. Unpublished Doctorate thesis at university of Khartoum. Sudan.

- Mujahideen, S. (2014). *The Marzouki keys to unlocking the locks and extracting the secrets of the Khazarjiyya by Abi Abdullah bin Marzouk, the grandson of Al-Ajisi Al-Tlemsani*. Master's dissertation at university of Oran. Algeria.

- Al-Qardaghi, F. A. (2004). *Al-Durrah Al-Prosody System by Sheikh Maarouf Al-Nudahi, its explanation* (1st ed.). Al-Tafseer Library. Erbil.

- Fakhoury, M. (1996). *The Music of Arabic Poetry* (1st ed.). Directorate of University Books and Publications press. Syria.

- Al-Rifai, M. A. (2021). The Arabic Prosody System from Fundamental Reading to Theoretical Study. *Taif University Journal for Human Sciences*, 1(28).

- Miloud, B. A. (2009). *The Theory of Contempt and Independence*. Mater's dissertation at Hassiba Ben Bouali Chlef University. Algeria.

- Al-Zahrani, S. M. (2021). Transportation in Prosodic Interactions, Its Significance and Causes. *Taif University Journal for Human Sciences*. 1(28). Retrieved from: https://apa.tu.edu.sa/virtual-conference

- Al-Shafii, J. A. (1989). *Nihaayat al-Raghib in Explanation of Ibn al-Hajib's Prosody* (1st ed.). Al-Jeel Press. Beirut.